هل ما زال «حل الدولتين» قابلا للتطبيق.. أم هو خدعة غربية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد الأكاديميين وصانعي السياسات، الذين رأوا أن مقترح «حل الدولتين» لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني «غير قابل للتطبيق»، وهو المقترح الذي يضمن تشكيل دولة فلسطينية مستقلة، وتم إضفاء الطابع الرسمي عليه في السنوات التي تلت توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣.

وتبرز أهمية ذلك في ضوء تغير السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجيواستراتيجية، مثل الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة، وهيمنة حزب الليكود على الانتخابات الإسرائيلية، وخططه المتسارعة لضم أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية، وزيادة عدد المستوطنات، وانتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة عام ٢٠١٦. وفي هذا الإطار، تقول «إليزابيث مارتيو»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»: «إن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر ٢٠١٧ أرسل إشارة إلى أن حل الدولتين لم يعد قابلا للنقاش».

ومنذ أحداث السابع من أكتوبر، تضاءلت احتمالية حل الدولتين بشكل أكبر مع استعداد إسرائيل للاحتلال العسكري لقطاع غزة، وإعلان الغرب دعمه المطلق لها، دون رقابة أو مسؤولية أو تخوفات حول التكلفة الهائلة التي سيتكبدها المدنيون الفلسطينيون في الخسائر المادية، والأرواح. وعلى الرغم من ذلك، حاولوا إقناع العالم بالتزامهم المستمر بتحقيق هذا الحل، والدفع نحو عملية سلام دائمة في الشرق الأوسط. لذلك كتب «مايكل بارنيت»، و«ناثان براون»، و«مارك لينش»، و«شبلي تلحمي»، في مجلة «فورين آفيرز»، إنه «لا يوجد الآن سوى واقع دولة واحدة، فيما يظل وجود أي نظرة تفاؤلية حول المساواة والسلام، بمثابة تصورات خيالية لا أكثر».

ومع ادعاء الرئيس «جو بايدن»، أن نهاية الصراع الحالي يجب أن تؤدي إلى «حل الدولتين»؛ فإن سياسات «واشنطن»، وأفعالها تظهر مدى تفضيلها لدعم قدرات إسرائيل وإهدار الحقوق الفلسطينية. وفي حين دافع رؤساؤها السابقون عن هذا الحل؛ فقد أذعنت خلال عام ٢٠٢٣، لمطالب «نتنياهو»، وفشلت في محاسبته على انتهاكاته السابقة والحالية ضد الفلسطينيين، ولم تكن وحدها التي فعلت ذلك، بل إن حالة المراوغة والخداع التي اتبعتها دول غربية رائدة، مثل «المملكة المتحدة»، و«فرنسا»، و«ألمانيا»، و«الاتحاد الأوروبي»، بشأن نهاية الصراع، كانت واضحة أكثر من أي وقت مضى.

ونتيجة لذلك، ذهب المراقبون والمحللون إلى صعوبة تطبيق حل الدولتين، إن لم يكن بالفعل صار احتمالا مستحيلا. واستشهد «تشارلز دبليو دن»، من «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، بشن المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية حملة تطهير عرقي ضد الفلسطينيين». وكتب «برونو ماسياس»، في مجلة «نيو ستيتسمان»، إنه «لا يعتقد أن هذا الحل متاح بعد الآن، خاصة أن إسرائيل تشعر أنها قوية للغاية، ولم تعد بحاجة إلى تقديم تنازلات».

علاوة على ذلك، فإن تزايد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية – رغم عدم مشروعيته بموجب القانون الدولي – (حيث تضاعف ٧ أضعاف العدد الذي كان عليه الحال عام ١٩٩٣)؛ يمثل عقبة أمام تطبيق حل الدولتين، الذي بموجبه سيكون من الصعب رؤية دولة فلسطينية ذات سيادة متجانسة وفعالة، خاصة في ظل تأكيد الحكومة الإسرائيلية على حمايتها، وعدم إخلائها بعد أن أثبتت تجربتها في إخلاء المستوطنين من غزة عام ٢٠٠٥، أنها لا تحظى بشعبية على الصعيد السياسي. ويشير «خالد الجندي»، من معهد «بروكينجز»، إلى أنه «ليس لدى القادة الإسرائيليين أي حافز لاتخاذ القرارات غير الشعبية، والتي يتطلبها حل الدولتين، مثل إخلاء المستوطنات».

واتفاقًا مع هذا التقييم، علق «مروان المعشّر»، من مؤسسة «كارنيغي للسلام الدولي»، بأن خيار حل الدولتين «موجود نظريا فقط»، أما «عمليا، فقد مات منذ زمن طويل». وبالمثل، علق «لويجي سكازيري»، من «مركز الإصلاح الأوروبي»، بأن هذا الحل «من الصعب تصوره» على أرض الواقع. ووصف «جويل بيترز»، من جامعة «فرجينيا للتكنولوجيا»، الفكرة بأنها «ضرب من الخيال في المناخ الجيوسياسي الحالي».

وعندما يتم وضع هذه التقييمات مع استطلاعات الرأي في المنطقة، والتي تُظهر أنه قبل ٧ أكتوبر، كان ٣٥٪ فقط من الإسرائيليين يؤيدون حل الدولتين، (وهو ما يمثل بنسبة ١٥٪ عن العقد الماضي)، وأن الدعم الفلسطيني قد انخفض إلى النصف منذ عام ٢٠١٢، مع اعتقاد ٨١٪ أيضًا أن السلام الدائم لن يكون ممكنًا؛ فمن الواضح أن صناع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا، بحاجة إلى صياغة أفكار جديدة حول كيفية وقف العنف الحالي، وتحقيق سلام دائم وعادل.

وبدلًا من السعي إلى وقف العنف من خلال التفكير في مبادرات جديدة؛ استمر «بايدن»، والقادة الغربيون في عملية التضليل، وتبني حل الدولتين، وذلك على الرغم من استحالة تطبيقه في ظل اختلال توازن القوى الحالي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست» -منتصف نوفمبر – أكد أن هذا الحل «هو السبيل الوحيد لضمان الأمن طويل الأمد لكلا الطرفين»، ومع أنه «في الوقت الحالي قد يبدو هذا الأمر بعيد المنال؛ فقد أكد أن «الأزمة الحالية جعلت الأمر أكثر إلحاحًا». وتحدث «أنتوني بلينكن»، وزير خارجيته في اجتماع لدول مجموعة السبع -أوائل نوفمبر – عن مدى «الأهمية الحيوية لتطلعات الفلسطينيين إلى حكم أنفسهم، وأن يكونوا هم من يقررون مستقبلهم.»

وعلى الرغم من تأكيد «الولايات المتحدة «باستمرار دفع عملية السلام في الشرق الأوسط، والدعوة إلى إنشاء دولة فلسطينية، إلا أنها لم تبذل أي جهد مادي أو سياسي ملحوظ للقيام بذلك، بل تفاقمت محنة الفلسطينيين بشكل أكبر. وأشار «المعشّر»، إلى أنه «لإنقاذ أي مظهر من مظاهر حل الدولتين، فإن الأمر يحتاج إلى أمريكا القادرة والراغبة في قيادة المبادرة». وسجل «تشارلز دن»، غياب رغبتها لوقف إطلاق النار، أو تدشين عملية السلام، أو تحمل العبء السياسي»، وأشار إلى أن لغة القادة الأمريكيين تجاه إقامة الدولة الفلسطينية كانت «مبهمة»، وعجزت عن «الالتزام بتحقيق حل الدولتين»، فيما يكشف تبنيها لهذا الحل في الوقت الحالي موقفها المخادع تجاه القضية الفلسطينية، وذلك لعدم اتخاذها أي إجراء للمساعدة في جعله «حقيقة واقعة»، ما يقوض دورها كحكم، ووسيط في الأزمات الدولية.

وفي مقالته –السابق الإشارة إليها– أكد «بايدن»، أن السلام الدائم في المنطقة، يتطلب «التزامات من الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك من الولايات المتحدة والحلفاء والشركاء». ولا ينفي هذا التصريح قبول الفلسطينيين المستمر للوساطة الدولية فحسب، بل يُظهر أيضًا إنكارًا واضحًا لحقيقة أن إسرائيل وجيشها ومستوطنيها، هم من ينتهكون القانون الدولي باستمرار، وكيف تتغاضى عن ذلك «واشنطن»، من خلال عرقلة الجهود الرامية إلى مساءلتها عن هذه الجرائم.

وعلى غرار «بايدن»، كتب «جوزيب بوريل»، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، أنه «سيكون هناك غد لم يتمكن أي من الطرفين تصوره بعد». وفي حين أكد أن مبادئ تسوية «القضية الفلسطينية»، يجب أن تكون «قائمة على العدالة والحقوق المتساوية لكلا الشعبين»، فإن تعليقاته تركز على سبل التوصل للكيفية التي يمكن بها لإسرائيل أن تستفيد أكثر من تلك التسوية لصالحها، حيث أكد أن حل الدولتين هو «أفضل ضمان لأمن إسرائيل».

وفي حين أكد أن الفشل في إقامة دولة فلسطينية سيوفر «فراغًا في السلطة، ما سيكون أرضا خصبة لتقوية شوكة المنظمات والحركات المتطرفة»، فإن الاتحاد الأوروبي يواصل إخفاقاته أيضًا في محاسبة الحكومة والجيش الإسرائيليين، جراء العدوان على المدنيين الفلسطينيين في غزة، أو عمليات الضم لمزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولعل خير دليل على ذلك، أن رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين»، تعتبر واحدة من أقوى المؤيدين لعملية الانتقام العنيفة التي تمارسها إسرائيل في غزة.

وتشير حالة المراوغة والخداع من قبل القادة الغربيين في مواصلة الترويج لخيار حل الدولتين، مع عدم إظهار أي قوة دافعة لجعله حقيقة واقعة -على الرغم من موجة العنف الإسرائيلية الراهنة ومعاناة المدنيين الفلسطينين – إلى الافتقار الواضح إلى أية مقترحات أو «أفكار بديلة». وأوضح «بيترز»، أن خيار حل الدولتين «يظل مطروحًا لعدم وجود أي بدائل قابلة للتطبيق»، لكن يجب الإشارة أيضا إلى أن اللبنات المهمة الأخرى للتسوية السلمية، ليست بالضرورة موجودة ضمن الاهتمامات السياسية الغربية، ولا يتم أخذها في الاعتبار.

وفي السياق ذاته، أكد «المعشر»، أن الطريق إلى السلام يتطلب «حكومة إسرائيلية مختلفة تمامًا»، تكون «مستعدة لقبول الانسحاب على طول حدود عام ١٩٦٧»، و«تفكيك المستوطنات، التي تتعارض مع القانون الدولي». وفي حين امتنعت الحكومات الغربية تاريخيًا عن الضغط على إسرائيل لحملها على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي؛ فقد أكد «سكازييري»، أن «الميل نحو تبني التوجهات اليمينية المتشددة» في السياسة الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة، يعني أن احتمالات وصول حكومة إسرائيلية معتدلة إلى السلطة، تكون مستعدة للعودة إلى المفاوضات؛ تضاءلت بالفعل.

ومع غياب ملامح الزعامة الأخلاقية والسياسية الغربية اللازمة لدفع عملية السلام قدمًا في الشرق الأوسط، أبدى المعلقون أيضًا عدم اقتناعهم بواقع خيار «حل الدولة الواحدة»، كونه لا يعد حلاً إطلاقًا. وانتقده «ماسياس»، ووصفه بأنه «مستحيل»، وحذر من أنه بمثابة سيناريو ينطوي على «الطرد النهائي للفلسطينيين من قطاع غزة، والضفة الغربية أيضًا».

وفي خضم حالة العنف وانعدام الأمن التي قد يفرضها «واقع الدولة الواحدة» – حال تطبيقه حاليًا – أشارت «موريل أسبيورغ»، من «المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية»، إلى «أن الغرب يتعمد إدارة الأزمة»، بدلًا من العمل على حلها». كما أن تصريحات «بايدن»، بأن «العمل نحو حل الدولتين يجب أن يبدأ الآن»، تُظهر مرة أخرى مدى خداع ومراوغة السياسة الغربية تجاه المنطقة.

على العموم، فإنه على الرغم من أن تصريحات القادة الغربيين تؤكد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنهم لم يبذلوا الجهد السياسي والدبلوماسي المطلوب لتحقيق ذلك. ومع إشارة «دن»، إلى أن العدوان الإسرائيلي على غزة من المرجح أن يستمر «فترة غير معلومة»؛ يبدو أن الغرب يرتكب جرمًا لا يستهان به مع فشله في حماية المدنيين الأبرياء من الموت، والإصابة والتشريد والمعاناة التي كان بالإمكان تجنبها. وينعكس هذا الفشل أيضا في استطلاعات الرأي، وأوضحت مؤسسة «غالوب»، أن ٤٨٪ من الفلسطينيين كان لديهم شيء ضئيل من الثقة في «بايدن» قبل أكتوبر، لكن الآن ليس لدى ٧٠٪ منهم «أدنى ثقة على الإطلاق»، خاصة مع إشارة المؤسسة ذاتها إلى «عدم الثقة التاريخية في قدرة واشنطن على أن تكون حكمًا عادلًا».

ومع استمرار العدوان، خلص «سكازييري» أيضا إلى أن «الثقة» المطلوبة لتشكيل دولة واحدة للإسرائيليين والفلسطينيين أصبحت الآن «أبعد من أي وقت مضى عن الحقيقة والتطبيق»، ونتيجة لهذا فإن تعهد «بايدن»، المعلن بأنه «سوف يضاعف الجهود لإقامة شرق أوسط أكثر سلماً وتكاملاً وازدهاراً»، أصبح الآن تعهدًا «بعيد المنال».

عن واقع المرأة في الحرب على غزة

بقلم:
سوسن جميل حسن ○

حملة «اتّحدوا» الأممية هي ١٦ يومًا من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة»، ابتداءً من ٢٥ نوفمبر وانتهاء بيوم ١٠ ديسمبر وهو اليوم الذي يُحتفى فيه باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

لافتٌ ومثيرٌ هذا الإشهار، فهو يشير إلى مدّة حدّاها عنوانان كبيران، وارتباطهما بعضهما ببعض يجعل من الحياة المرتقبة وردية في ذهن القارئ، خصوصا لجهة حقوق الإنسان، المنتهكة بالنسبة إلى المواطن العربي بشكل عام، والمواطن الفلسطيني بشكل خاص، والمرأة بشكل أكثر خصوصية، فالمرأة هي أيضًا «إنسان»، بينما حقوقها منتقصة حتى في أزهى حالاتها الاجتماعية في أي بلد من البلدان التي يحمي دستورها وقوانينها مواطنيها قولًا بالتأكيد، وفعلا إلى درجة كبيرة، حيث توجد دول مؤسسات وقوانين، فكيف بواقع المرأة الفلسطينية اليوم في غزّة، التي تعاني من الأساس في فترة الحصار الممتدّة؟

وتحت عنوان حقائق وأرقام، جاءت هذه الإحصاءات: تُقتل خمس نساء أو فتيات في كل ساعة على يد أحد أفراد أسرهن. تعيش ٨٦٪ من النساء والفتيات في بلدان لا توجد فيها أنظمة حماية قانونية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهذا يدل على أن الأمم المتحدة تركز في أنشطتها هذه على العنف الممارس ضد المرأة في أوقات السلم تحديدا، خصوصا ذلك العنف المرتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية لدى الشعوب، والموقع الذي تشغله المرأة في هذه المجتمعات، بينما تضيع حقوق المرأة، وتنزاح هويتها البيولوجية والنفسية إلى الهامش في أوقات الحروب. وفي الواقع، فإنها تدفع الفاتورة الأبهظ في الحروب، ولدينا اليوم مثال صارخ في الحرب التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزّة، وفي الحملة التي تقوم بها بكل أشكال العنف على مناطق الضفة الغربية ومخيّماتها.

وممّن شملهنّ إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣، في تعريف العنف ضد المرأة: المهاجرات واللاجئات، ونساء الشعوب الأصلية.

مرّت المرأة الفلسطينية التي هي من «الشعوب الأصلية»، منذ النكبة وإعلان قيام دولة الاحتلال في ١٩٤٨، مرارًا في طور «التهجير» و«اللجوء» ضمن أرضها، وخارجها، وعانت من وطأة الحروب على طول مسيرة الآلام الممتدّة هذه. وعندما نتابع هذا السعير غير المسبوق للعنف والجريمة الجماعية في قطاع غزّة، تنهض أسئلة كثيرة بشأن واقع المرأة فيها، بين حدّي العمر من الولادة حتى الشيخوخة، وكيف تمارس عليها الحرب جبروتها والعنف في أعتى أشكاله، لكونها امرأة، من دون الالتفات إلى هذه الخصوصية.

المرأة في حاجاتها الخاصة التي تتطلبها فيزيولوجية جسدها دوريا كل شهر، وما يترتب على هذه الفترات الدورية من تدبير وعناية صحية لدى نساء نشأن على مراعاة خصوصية الجسد الأنثوي التي تتطلب نوعًا من السرّية الحميمة تفرض إنجاز هذه الأمور بطريقة فائقة التكتّم والخجل، فكيف تتدبر أمرها، بينما أبسط الحاجات غير متوفرة من فوط صحية أو حمامات أو دورات مياه، وعدم توفر إمكانية الاغتسال؟ عدا الهبوط النفسي وما يرافق هذه الفترات الفيزيولوجية الدورية من اضطرابات مزاجية وعاطفية، زيادة على الألم، بينما تكون مرهونة في كل لحظة للرحيل السريع، أو القلق والتوتّر في انتظار الموت، أو الحزن على الفقد.

المرأة الحامل، ولا بد من الإشارة إلى وجود خمسين ألف حالة حمل بين نساء غزّة عند بداية الحرب الحالية، متوقّع أن تلد شريحة كبيرة منهن في هذا الشهر، منهن من وضعن، منهنّ من استشهدن، ومن هؤلاء من استشهدن ونجا مواليدهن، ومنهن من يرزحن تحت خوف إضافي من لحظة ولادة في غير موعدها تحت القصف وفي خضم الموت، وخروج ثلثي المستشفيات من الخدمة، وندرة وسائل الوصول إليها بسبب كل ما يرافق هذه الحرب. ما يلفت النظر في هذه المناسبة، ومن خلال إصرار الشعب الفلسطيني على الحياة، هناك بعض الناشطين في القطاع الصحي، خصوصا الأطباء، على «يوتيوب»، يقدّمون شرحًا فيه توعية بالولادة وإرشادات، فيما لو حصلت للمرأة، وهي وحيدة من دون معين، وكيف تواجه حالتها، في محاولة للتخفيف من الخوف الذي يرقى إلى الذعر من الوقوع في حالة كهذه، ألا يحيلنا هذا الوضع إلى بدايات النوع البشريّ والفطرة الأولى، ونحن في عصر الثورة الرقمية وحقوق الإنسان؟

بالإضافة إلى الحالة النفسية وسوء التغذية والقلق والخوف، خصوصا من حالات ولادة كهذه وما فيها من انتهاك لحرمة الجسد، يؤثر هذا كله على نمو الجنين في الرحم، واحتمال ولادة أجنّة ناقصي الوزن أو خدج، يحتاجون إلى رعاية ودعم في حواضن آلية، كل العالم شاهد ما يحصل للخدج في هذه الحرب. ثم المرأة النفساء المعرّضة في الأحوال العادية لاختلاطات أو أمراض عديدة، فيما لو حرمت من الرعاية والحياة الصحية، فكيف في ظروف الحرب، وما تسبّبه من انتهاك لكيانها ولأمومتها؟ الأم الفلسطينية تطعن في أمومتها بشتى الطرق. كذلك النساء المسنات وغالبيتهن ممن هُجّرن ونزحن أكثر من مرّة، كما حال الفلسطينيين منذ ٧٥ عامًا، وهنّ الآن في مرحلة أمراض العمر الذي لم يكن كالأعمار التي تعيشها النساء في الحالة الطبيعية، وهي من حقّهن، كما تحتاج المرأة المسنّة إلى المساندة والدعم في هذه الظروف التي ترمي بالأفراد إلى الجحيم في كل لحظة، أو إلى طريق النزوح، حيث لا مأمن أيضًا، بينما ذاكرتها تنهمر عليها بتغريبة بدأت منذ عقود ولم تنته؟

إذا كانت هذه المقالة أضاءت على بعض الزوايا الخاصة بما تخلفه الحرب من انتهاك للمرأة الفلسطينية وأشكال كثيرة من العنف بحقّها، فهناك أيضًا زوايا ستكشفها الأيام مستقبلًا، عما تكون قد خلفته الأسلحة التي استخدمت في الحرب من تأثيرات مستقبلية على جسد المرأة لناحية أجهزتها الأنثوية، وخصوبتها. المرأة الفلسطينية في بؤرة جحيم العنف، تهديد العنف ماثل في وجهها منذ صرختها الأولى حتى صراخها الأخير وهي تفقد أبناءها، تفقد زوجها وتصبح مسؤولة عن أولادها الباقين، تفقد ذويها وتصبح يتيمة وحيدة في مواجهة الخوف والقتل وانتهاك حرمتها، جسديًا ونفسيًا.

ألا تستحقّ من العالم، ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن الجمعيات المدافعة عن حقوق المرأة، والجماعات والمنظمات والمؤسّسات النسوية، وجمعية حقوق الإنسان، وغيرها وغيرها، الالتفات إلى واقعها والدفاع عنها في وجه العنف المتخلّق أشكالا لا تحصى بحقّها، خصوصًا أن غالبية من حصدتهم الحرب الجبارة الوحشية هذه من النساء والأطفال، مع أنهم لا يحملون السلاح؟

○ كاتبة وروائية من سوريا

ماذا يستطيع تلوث الهواء أن يفعل بنا؟

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

الجميع يتذكر ما فعله بنا الفيروس المسبب لمرض كورونا الذي لم يدع أي إنسان في أي شبر من الأرض بعيدا كان أم قريبا إلا وقد نزل عليه شر هذا الوباء العصيب.

ولن ينسى أي إنسان يعيش على سطح الأرض الأعداد العظيمة من البشر الذين سقطوا فريسة لهذا الفيروس، حتى بلغ عدد المصابين مئات الملايين من الفقراء والأغنياء في كل مدن ودول العالم، فمنهم من قضى نحبه فُنقل إلى مثواه الأخير، ومنهم من أُدخل المستشفى وهو يعاني من أعراض مزمنة فسيولوجية ونفسية وعقلية لا يستطيع التخلص منها، فينتظر الأجل المرتقب من هذا المرض الغريب.

ولن تغيب عن مخيلة ونفوس أي إنسان تلك الأيام الصعبة التي عانى منها الجميع، من الشعور بالوحدة والعزلة الطوعية، والابتعاد عن الأهل والأقارب والأحبة، وعدم القدرة على الخروج من المنزل أو الشقة، والبقاء حبيسا فيه أياما وأسابيع طويلة جداً لا تكاد تنقضي، وكأنه في سجن انفرادي، أو جماعي مسلوب الحرية والتَحرك.

ولن تنسى دول العالم أجمع الأوضاع الاقتصادية التي خنقت ميزانية الدول، فوجهتها كلها نحو الإجراءات الخاصة بإدارة مرض كورونا، سواء من ناحية إعادة تأهيل وتوسعة المستشفيات، أو من ناحية شراء الأدوية واللقاحات والأجهزة اللازمة لهذا النوع من المرض التنفسي الحاد، أو من ناحية شراء الكمامات والمعقمات وغيرهما من احتياجات الوقاية ومنع الإصابة بالمرض.

واليوم، وبالتحديد في شهر ديسمبر، نحن أمام مشاهد مماثلة تحدث بين الحين والآخر، وفي بعض المواسم في كثير من مدن العالم الحضرية المكتظة بالسيارات والمصانع ومحطات توليد الكهرباء. فهذه الأيام ضربت قنبلة التلوث الكثير من المدن في قارة آسيا، وبالتحديد في الهند وباكستان وبنجلادش، كمدينة نيودلهي، وهاريانا، وبنجاب، ومومباي في الهند، ولاهور في باكستان، والعاصمة دكا في بنجلادش، على سبيل المثال لا الحصر. ففي معظم هذه المدن توقفت الحياة إلى درجة كبيرة، بحيث إن المدارس أغلقت أبوابها، وتم تقنين الحركة المرورية في الشوارع الرئيسة والمزدحمة في المدن، وتم تحذير الناس من الخروج من المنازل وتجنب الذهاب إلى الحدائق والمتنزهات والمجمعات التجارية، كما أعلنت حالة الطوارئ البيئية الصحية في بعض الأيام الشديدة التلوث في بعض المدن.

كذلك فإن أعداد المصابين بأعراض أمراض الجهاز التنفسي والقلب ارتفعت بدرجة كبيرة، فزادت أعداد المرضى الذين دخلوا المستشفيات في أقسام الطوارئ، والملايين منهم انكشفت عليهم بشدة أعراض الكحة الحادة، والسعال، وضيق التنفس، وحرقة في العينين والجلد، والتهابات في الحنجرة والجيوب الأنفية والرئتين.

فما فعله كورونا بالناس، يفعله الآن تلوث الهواء أيضا، ولكن دون أن يحظى بالتغطية الإعلامية اليومية التي حظي بها كورونا، ودون أن يتمتع بالأولوية في الاهتمام والرعاية والإنفاق من الدول المتضررة، كما حدث في وباء كورونا.

فالهواء الجوي في هذه المدن المنكوبة بيئيا تحول إلى اللون الرصاصي في بعض الأحيان، أو الأصفر والبني في أحيان أخرى، وبدلاً من أن يكون هذا الهواء الذي يستنشقه الإنسان صحياً ومُعيناً على الحياة، وداعما للصحة والعافية وسلامة الإنسان، ومفيداً للجسم والنفس والعقل، تحول إلى وباء مزمن يفسد الحياة، ويسبب للناس شتى أنواع الأسقام والعلل، منها الأمراض المستعصية كالسرطان، وبالتحديد سرطان الرئة، ومنها أمراض الجهاز التنفسي، ومنها أمراض القلب، والسكري من النوع الثاني، وأمراض الجيوب الأنفية (الدراسة المنشورة في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣ في مجلة «علوم وتقنية البيئة» تحت عنوان: «تلوث الهواء وحساسية التهاب الأنف» (rhinitis) تؤكد علاقة تلوث الهواء بهذا المرض).

فهذه القنبلة تنزل من مصادر كثيرة منها في خارج المنزل وسائل المواصلات، والمصانع، ومحطات توليد الكهرباء، ومنها ما هو موجود في داخل المنزل كالفرن المنزلي وبخاصة الذي يعمل على الأخشاب والفحم للتدفئة والطبخ. وهذه القنبلة تحتوي على ملوثات سامة ومسرطنة، منها الدخان، أو الجسيمات الدقيقة التي تحمل في بطنها ملوثات خطرة أخرى كالكربون الأسود، والكبريتات، ومركبات عطرية كثيرة، إضافة إلى أكاسيد النيتروجين، وأول أكسيد الكربون، والمركبات العضوية المتطايرة. وهذه الملوثات مع بزوغ الشمس تتحول إلى مركبات مؤكسدة خطرة جداً كغاز الأوزون، وتكون في الأفق سحبا كثيفة كئيبة تنزل على رؤوس الناس، وبخاصة أثناء حدوث الانقلاب الحراري وعندما تكون الرياح هادئة وساكنة لا تتحرك فتؤدي إلى تراكم وتجمع الملوثات وتمنع انتشارها وتخفيفها في الهواء الجوي، ما يعني ارتفاع تركيزها مع الوقت إلى أن يبلغ المستوى الحرج الذي يؤذي صحة الناس ويسبب لهم الأمراض الحادة والمزمنة، والموت في بعض الحالات الحادة. وفي بعض الأيام كان سمك وكثافة هذا التلوث والضباب الذي غطى هذه المدن واضحاً إلى درجة مشهودة بحيث إنه كان مكشوفا من الفضاء العليا من الأقمار الصناعية التابعة لناسا، حسب المقال المنشور في صحيفة الواشنطن بوست في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٣، «الضباب الذي يخنق هذه المدينة يمكن رؤيته من الفضاء».

وجدير بالذكر فإن مثل هذه الحالات عندما تقع وتستمر ويتكرر حدوثها طوال العام، فإن لها علاوة على المردودات البيئية والصحية والاجتماعية، فلها في الوقت نفسه انعكاسات اقتصادية سلبية كبيرة، إضافة إلى التداعيات السياحية والاستثمارية، حيث أثبتت التقارير والخبرات السابقة في الصين، وتايلاند، ودول أخرى أن حالات التلوث الشديدة في الهواء الجوي، أو تدهور مياه الشرب المزمنة، تُنفّر السياح وتجعلهم يتجنبون زيارة المدن الملوثة وعدم الذهاب إليها، وفي الوقت نفسه تجعل رؤوس الأموال والاستثمارات تهرب منها إلى دول تتمتع بالهواء النظيف النقي والصحي ومياه الشرب العليلة والسليمة. وعلاوة على ذلك فإن الرؤساء التنفيذيين للشركات الكبرى متعددة الجنسيات ينتقلون ويتحولون من أجل صحتهم وصحة أبنائهم من المدن الملوثة إلى المدن الأقل تلويثاً للبيئة.

فهذا غيض من فيض مما يستطيع تلوث الهواء إذا أطلق سراحه دون قيود أن يفعل بنا وبمجتمعاتنا، والتاريخ منذ أكثر من قرن يؤكد لنا صحة هذه الوقائع والتداعيات التي تنجم عن تلوث الهواء الجوي.

bncftpw@batelco.com.bh

هل تخطط إسرائيل لإشعال حرب إقليمية؟

بقلم:
عبدالهادي الخلاقي

على الرغم من المجازر والدمار الذي ارتكبه العدو الإسرائيلي الهمجي في قطاع غزة والتي صنفها الجميع بأنها إبادة جماعية ترتقي إلى جريمة حرب بكل المقاييس، وعلى الرغم من أن القادة الإسرائيليين كان سقف طموحاتهم مرتفعا جداً هدف الاستفادة من الأزمة للتوسع وابتلاع غزة من خلال تهجير سكانها إلى الأراضي المصرية ووضعهم في مخيمات إيواء مؤقتة ثم تصبح دائمة على غرار ٣١ مخيما رسميا للاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان، ولكن سير مجريات الحرب لم تكن متوقعه فالموقف المصري الرافض لهذا المشروع بعثر أوراقهم وقلب الموازين وهذا موقف مُشرف لمصر العروبة التي كانت وستبقى ثابتة في الدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة.

وبما أن عملية التهجير فشلت، لجأت قوات الاحتلال الصهيوني إلى عمليات تدمير المدينة بشكل وحشي ظنًا منها بأن هذا من شأنه أن يدفع الأهالي إلى الرحيل خوفاً على أرواحهم، وهذا المخطط فشل بل وقوبل بمناهضة دولية واسعة لم تكن في حسابات العدو الصهيوني إطلاقاً على الرغم من نفوذهم المطلق على توجهات الإعلام الغربي مما دفعهم إلى القبول بالتهدئة والمساومة على إطلاق سراح أسراهم، في الوقت نفسه ما زالت محاولاتهم مستمرة لمواصلة هذه الحرب الرعناء ضد شعب أعزل مضطهد في أرضه، ولعل خيار الحرب الإقليمية هو ملاذهم الأخير للخروج من هذه المرحلة بانتصار يدفع باتجاه مخطط إسرائيل الكبرى.

ما يشجع إسرائيل على مواصلة الحرب هو يقين قادتها بأنهم ليسوا وحدهم في هذه الحرب ضد غزة حتى وإن توسعت هذه الحرب لتشمل دول إقليمية أخرى، فاللوبي اليهودي يُعتبر المحرك الرئيس للإدارة الأمريكية وللاتحاد الأوروبي وهذه الدول لا تمتلك حق المعارضة أو تقف ضد المخطط الصهيوني وقد سبق أن ذكرنا بمقال سابق تأثير عائلة روتشيلد اليهودية وغيرها من الأثرياء الصهاينة اللذين يتحكمون بصناعة القرار الغربي تحديداً.

بالنسبة إلى إسرائيل الحرب الإقليمية خيار صعب وقاس وله تبعات مؤلمة ولهذا يهيئ القادة الإسرائيليون الرأي العام الإسرائيلي لمفاجآت غير محسوبة في حربهم على غزة، من خلال حديثهم عن حرب طويلة ومكلفة وقاسية بشرياً ومادياً، وقد وضعوا سقوفاً عالية لحربهم يصعب تحقيقها دون وجود خطة واضحة عسكرياً أو سياسياً وقرار الحرب الإقليمية أحد الخيارات المطروحة، كما أن الحرب أصبحت الحل الوحيد لتهجير سكان غزة وبالتالي إمكانية ضم أراض جديدة إلى مستوطناتها وربما يكون سقف طموحهم أكبر من غزة وذلك بالتوسع وضم أجزاء من سيناء وسوريا.

إسرائيل تمتلك ترسانة أسلحة قُدرت بالأكبر والأحدث في منطقة الشرق الأوسط، ومواجهة حماس لا تتطلب أساطيل حربية أمريكية ولا عتادا ودعما عسكريا ألمانيا ولا بوارج فرنسية وبريطانية ترسو قبالة السواحل الفلسطينية، ولكن هناك غاية أخرى من وجود هذه الحشود العسكرية في سواحل البحر المتوسط يتعدى مواجهة عناصر حماس وتحرير الرهائن، فهل تقدم إسرائيل وحلفاؤها على افتعال حرب إقليمية أم تكتفي بما تم من تدمير وقتل لأطفال ونساء غزة وتوقف هذه الحرب العبثية؟

في نفس السياق صرح العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بأن استمرار إسرائيل في حربها البشعة على غزة سيدفع إلى انفجار الأوضاع في المنطقة بأسرها، هذا التصريح جاء بسبب ضغط إسرائيل المتواصل على دول الجوار لفتح الحدود واستقبال سكان غزة بهدف تهجيرهم، في الوقت الذي تتمسك جميع القوى الإقليمية برفض مناقشة هذه الفكرة، إذاً هناك طرف يُصر على التهجير وأطراف أخرى ترفضه، ولكن إسرائيل تجد نفسها الأقوى وهي من يدير مجريات الأحداث وهي ليست وحيدة في الميدان كما أسلفنا ولن تتنازل عن هذه الفرصة للتوسع بأي ثمن كان وهذا ما أبدته الإدارة الأمريكية من مخاوفها من مساع إسرائيلية لخلق ذريعة لتوسيع الحرب على جبهة لبنان ما من شأنه أن يجر واشنطن إلى قلب الصراع في المنطقة، وهذه النوايا الإسرائيلية السيئة أصبحت مكشوفة ودول المنطقة مدركة لهذا التوجه فتسعى لتفويت الفرصة من خلال المفاوضات السياسية المباشرة وغير المباشرة لكي يُطفئوا نيران الحرب.